**مذكرة إخبارية**

**حول الوضعية الاقتصادية خلال الفصل الأول من سنة 2015**

**تم إعداد الحسابات الوطنية الفصلية حسب سنة الأساس 2007 عوض أساس 1998.واقتصرت على الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم وبالقيمة حسب فروع النشاط الإقتصادي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مكونات الطلب والحسابات الموحدة ستكون جاهزة نهاية السنة.**

**وهكذا، أظهرت نتائج الحسابات الوطنية خلال الفصل الاول من سنة 2015 ارتفاعا في وتيرة نمو الاقتصاد الوطني الذي بلغ نسبة 4,1% عوض 2,8% خلال نفس الفترة من سنة 2014. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع النشاط الفلاحي و إلى وتيرة النمو المتواضعة للأنشطة غير الفلاحية.**

في هذا الإطار، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الاولي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، ارتفاعا بنسبة 12,9% في الفصل الاول من سنة 2015 عوض انخفاض قدره2,5% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. ويعزى هذا، إلى ارتفاع أنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 12% عوض انخفاض نسبته 1,6% وارتفاع مهم لأنشطة الصيد البحري بنسبة 24% عوض انخفاض بنسبة 15%.

عرفت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** بدورها**،** تباطؤا في وتيرة نموهامستقرةفي1% عوض 3,3% خلال الفصل الاول من السنة الماضية. ويرجع هذا، إلى ارتفاع القيم المضافة لأنشطة:

* الماء والكهرباء بنسبة 10,1% عوض 5,1%؛
* الصناعات التحويلية بنسبة 1,8% عوض 1,7%؛
* البناء والأشغال العمومية بنسبة 1,3% عوض 2,1%؛

و انخفاض أنشطة الصناعة الاستخراجية بنسبة 10,9% عوض ارتفاع قدره 12,3%.

وقد ارتفعت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** بدورها بنسبة 3,1% عوض 2,1% نفس الفترة السنة الماضية. وباستثناء الفنادق والمطاعم التي سجلت انخفاضا في قيمتها المضافة بنسبة 1% مقابل ارتفاع قدره 4,8%، عرفت جميع مكونات هذا القطاع ارتفاعا:

* البريد والمواصلات 4,7% عوض 7,2%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات 2,9% مقابل 2,1%؛
* التجارة 2,7% عوض 2,3%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي 2,1% عوض 3%؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي 1,3% مقابل 2,8%؛
* الخدمات المالية والتأمينية 1,2% بدل 3%؛
* النقل 0,6% بدل 5,4%.

وهكذا، سجلت **القيمة المضافة الاجمالية** المحققة من طرف مجموع الأنشطة الاقتصاديةارتفاعا نسبته 3,1% عوض 2,3% خلال الفصل الاول من سنة 2014.

في المجمل، واعتبارا لارتفاع الضريبة على المنتوجات صافية من الإعانات بنسبة 13% عوض 8,1% حقق **الناتج الداخلي الإجمالي** بالحجم خلال الفصل الاول من سنة 2015 نموا نسبته 4,1% عوض 2,8% السنة الماضية.

وبالأسعار الجارية، سجل الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا بنسبة 5,9% عوض 2,2%، مما نتج عنه ارتفاعا في المستوى العام للأسعار بنسبة 1,8% عوض انخفاض بنسبة 0,6% سنة من قبل.

**وتوجد رفقته الجدول المتعلق بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الأول من سنة 2015:**

